بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله

- **السيد رئيس الغرفة الوطنية للموثقين،**
- **السادة رؤساء الغرف الجهوية للموثقين،**
- **السادة إطارات وزارة العدل، أعضاء المجلس الأعلى للتوثيق،**
- **أســـــرة الإعلام.**

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم في ثاني مناسبة تجمعني بأسرة التوثيق، إثر اللقاء الذي جمعني و إياكم في الندوة الوطنية الأولى للمنتخبين في هيئة التوثيق **"أفاق و تحديات"** التي تم تنظيمها يوم 15 جويلية الفارط، و التي كُنتُ قد أعلنت فيها عن تنصيب المجلس الأعلى للتوثيق في القريب العاجل.

و وفاءً بالالتزام الذي قطعته أمامكم في تلك الندوة، ها نحن اليوم نحضر هذا الحدث، المتمثل في تنصيب أعضاء هذا المجلس الموقّر والذي كان من المفروض تنصيبه مباشرة بعد صدور القانون المنظّم للمهنة عام 2006، باعتبار هذا المجلس يُشكّل أحد الهياكل التنظيمية لهذه المهنة النبيلة.

السادة أعضاء المجلس الأعلى للتوثيق،

الحضور الكريم،

تكتسي مهنة التوثيق أهمية بالغة في المنظومة القضائية، بالنظر إلى المهام المسندة للموثق، بصفته ضابطا عموميا مُفوّضا من قِبل السلطة العمومية، يتولى تحرير العقود التي يشترط فيها القانون الصبغة الشكلية و كذا المعاملات و العقود التي يرغب فيها الأشخاص والمتعاملون الاقتصاديون إضفاء هذه الصبغة عليها.

فالحديث عن التوثيق، مرتبط بالحديث عن الأمن التعاقدي، الذي يوفّر الشعور لدى المتعاقدين بالاطمئنان و يزرع لديهم الإحساس بأن حقهم محفوظ. فهو يوفر مناخا ملائما لإنشاء و تعديل و إنهاء العقود ويُشكّل في مضمونه ضمانا حقيقيا لطرفي العقد.

فالأمن التعاقدي ليس إلا وجها من أوجه الأمن القانوني، و إن علاقة هذين المفهومين هي **علاقة تكاملية**، لأن كلاهما يحرص على استقرار القواعد القانونية و العلاقات التعاقدية، في حين يعتبر القضاء هو ضامن الحقوق و الحريص على حسن تطبيق القانون بتوفيره الحماية القانونية اللازمة لطرفي العقد في حالة وقوع نزاع بينهما.

السادة أعضاء المجلس الموقّر،
الحضور الكريم،

إنّ نُبل رسالة مهنة التوثيق وسُموّ غايتها، يتجلى من خلال مساهمتها في نشر ثقافة العدالة الوقائية بين مرتفقي هذه المهنة و في مساعدة القضاء على فض النزاعات، من خلال تمكينه من وسائل إثبات رسمية، فهي تشكل إحدى الدعامات الأساسية لضمان استقرار المعاملات والحدّ من المنازعات وحفظ الحقوق.

فضلا عن ذلك، فإنه يُلقى على عاتق كل المنتسبين لهيئة التوثيق مسؤولية تهذيب المعاملات و الممارسات الاقتصادية من خلال عدم تزكيتهم للتعاقدات المشبوهة و لعب دورهم اللازم للتحلي باليقظة وكشف أي شبهة تصل إلى علمهم من خلال العقود التي يحررونها.

و لا أشُكُّ في أن المنتسبين لعائلة التوثيق يدركون جسامة مسؤوليتهم و يُقدّرون أهمية دورهم في تأمين العلاقات التعاقدية والحرص على نزاهتها و شفافيتها، الأمر الذي يتطلب منهم شحذ قدراتهم المهنية لمواجهة التحديات التي أملتها العصرنة ومتطلبات الاستجابة للمقاييس والمعايير الدولية الواجب توفرها في الخدمات التوثيقية، وتحصين أنفسهم عن طريق الالتزام و الحفاظ على منظومة القيم الأخلاقية التي كرستها أعراف المهنة و تقاليدها و السعي لأداء دور إيجابي للحفاظ على هذه المقومات النبيلة.

وفي هذا الصدد، يجدر بي تثمين مبادرات الغرفة الوطنية للموثقين المتمثلة في عقد الندوة الوطنية الأولى للمنتخبين في هيئة التوثيق التي ذكرتها في مستهل كلمتي، و الإجراءات التي باشرتها الغرفة بداية شهر أوت الفارط و المتمثلة في دعوة المنتمين إليها عبر كافة التراب الوطني للشروع في رقمنة العقود المحررة و الأرشيف التوثيقي لتسهيل عملية الوصول لبيانات العقود المحفوظة وإنشاء أرشيف رقمي منظم في انتظار الوصول في أحسن الآجال إلى السند التوثيقي الإلكتروني.

و لإنجاح مسعى الرقمنة الذي سيؤدي إلى رفع سقف الشفافية ويعززها بشكل ملموس، يتعين أن تكون هذه العملية محل متابعة مستمرة لاسيما من خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها الغرف الجهوية للموثقين وإعداد حوصلة دورية حول ذلك.

السادة أعضاء المجلس،
الحضور الكريم،

إن ترقية مهنة التوثيق أمر منوط بهياكلها وعلى رأسها المجلس الأعلى للتوثيق الذي أُنشأ بموجب المادة 44 من القانون المنظّم لمهنة الموثق، و هو يقوم بدور استشرافي، بحيث يتولى دراسة كل المسائل ذات الطابع العام المتعلقة بهذه المهنة.

و في هذا السياق يتعينُ على هذا المجلس رسم السياسة العامة لهذه المهنة، بما يُحقّق الارتقاء بها، من خلال مراجعة النصوص المنظمة لها، وضمان عصرنتها و إبلاء العناية اللازمة لإعداد برامج ومناهج التكوين القاعدي والمستمر للموثقين، وكذا تجسيد المعالجة الآلية للأرشيف التوثيقي، وتسهيل عمل الموثق مع مختلف الهيئات التي يتعامل معها، الأمر الذي يُمكّنه من تقديم خدمة نوعية و المساهمة في تحسين مناخ الأعمال.

كما يُنتظر من هذا المجلس أيضا، أن يسهر على وضع الأطر القانونية الكفيلة لاحترام الموثق لقواعد أخلاقيات المهنة.

إن تنصيب المجلس الأعلى للتوثيق لأول مرة منذ صدور القانون المنظم لمهمة الموثق عام 2006، هو دليل على المساعي الصادقة لتوفير جوّ من الهدوء و الطمأنينة وفتح باب الحوار والتشاور، كما سيساهم في إرساء معالم جديدة لمهنة التوثيق تلبي تطلعات كل الموثقين والموثقات.

إن هذه المناسبة التي تجمعنا اليوم، ستّكلل باجتماعات أخرى في إطار انعقاد دورات المجلس الأعلى للتوثيق لاستعراض ومناقشة مختلف انشغالات مهنة التوثيق، وما يتعلق بسيرها وتنظيمها وصلاحياتها، وثقوا دوما بأن تطلعاتنا لا تحيد عن تطلعاتكم، طالما أنها ترمي إلى نفس المقاصد النبيلة المتمثلة في تحقيق الصالح العام و الرقي بهذه المهنة النبيلة.

في الختام، **أعلن عن التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للتوثيق** وأدعوكم للتحضير الجيد للدورة الأولى لهذا المجلس التي ستنعقد بمشيئة الله قبل نهاية هذه السنة.

أشكركم على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.